سكان إفريقيا.. إلى أين؟!

د. موسى فتحي موسى علتم (*)

■ مقدمة:

إذا كان السكان هم عصب التنمية؛ فإن التنمية لا تتم إلا بهم، ومن ثم فإن الوقوف على خصائص السكان في مكان ما يساعد إلى حدٍّ كبير في معرفة أين يقع في سُلّم التنمية، ومن الخصائص المهمة للسكان في إفريقيا النمو السكاني الذي يحمل في طياته العديد من الأبعاد من ناحية، كما أن له كثيراً من التأثيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى.

ومن المفارقات الغريبة بخصوص سكان القارة الإفريقية أنه على الرغم من ظروف الفقر التي تعم مناطق عديدة من القارة؛ فإن معدلات النمو السكاني تُعد من المعدلات المرتفعة عالمياً؛ حيث تطور عدد سكان القارة من ٢٠٧ مليون نسمة عام ١٩٥٠م - بنسبة ٨،٢٥٪ من سكان العالم - إلى ١٠٣٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، بنسبة زيادة بلغت ٣٩٧،٦٪ خلال تلك الفترة، بمعدل نمو سنوي بلغ ٦،٦٢٪ سنوياً، ومن المتوقع أن يصبح عددهم ٢٠٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٥٠م[١].

وبمقارنة معدلات نمو السكان في العالم في الفترة السابقة؛ نجده قد بلغ ١٧٤،٦٩٪ في الفترة نفسها، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢،٩١٪ سنوياً، وهو ما ينخفض كثيراً عن المعدل الإفريقي (النسب والمعدلات من حساب الباحث)، كما تشير توقعات سكان العالم أن ثلاث دول من الدول الكبرى سكانياً في العالم عام ٢٠٥٠م ستكون من دول إفريقيا (نيجيريا - إثيوبيا - جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقابل دولة واحدة فقط عام ٢٠١٠م هي نيجيريا[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أنه إذا كانت مشكلات السكان في القارة قد بلغت وضعاً حرجاً في ظل الأعداد الحالية للسكان؛ فما هو الوضع المستقبلي لتلك المشكلات في ظل النمو السكاني المتزايد للقارة، وما يحمله من تغيرات كمية وكيفية في خصائص سكان القارة؟

يستهدف هذا المقال إبراز بعض جوانب النمو السكاني للقارة، وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

(*) قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية - مصر.

(١) مصدر بيانات عام ١٩٥٠م الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢م - ١٩٦٥م، ص ١٩٣، ومصدر بيانات عام ٢٠١٠م و ٢٠٥٠ هو: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet ، ٢٠١٠، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث اعتماداً على التعامل الإحصائي مع بيانات العامين لإيجاد معدل النمو السكاني الإجمالي، ثم قسمته على الفترة الزمنية لإيجاد معدل النمو السكاني السنوي.

(٢) المصدر نفسه.

من منظور جغرافي تحليلي تطوري، يستهدف رصد الصورة الحالية للسكان، وتأثير الصورة الماضية فيها، والاستفادة منهما في إدراك الصورة المستقبلية لسكان القارة، ويعتمد رصد الجوانب السكانية في القارة على العديد من المصادر الإحصائية الدولية، بالإضافة إلى المقارنة بين القارة والمناطق الجغرافية الأخرى في العالم لإبراز التباينات والتشابهات في المتغيرات المدروسة.

أولاً: نمو سكاني متزايد في القارة:

تؤكد البيانات أن قارة إفريقيا تشهد نمواً سكانياً واضحاً تعكسه الزيادات المتتابعة في أعداد السكان، ففي الوقت الذي بدأت أوروبا تشهد ثباتاً سكانياً في ظل تساوي معدلات الوفيات (١١ في الألف) ومعدلات المواليد (١١ في الألف) عام ٢٠١٠م؛ فإن بعض دولها دخلت مرحلة التناقص السكاني؛ حيث تفوق بها معدل الوفيات على معدل المواليد، ومن أمثلتها ألمانيا وليتوانيا ورومانيا، نجد أن قارة إفريقيا تشهد تزايداً سكانياً، حيث ارتفع عدد سكان القارة من ٢٠٧ مليون نسمة عام ١٩٥٠م إلى ٢٥٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠م إلى ١٠٣٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يصبح عددهم ١٤١٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، و ٢٠٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٥٠م، وأمام هذه الزيادة فقد تزايد الوزن النسبي لسكان القارة كنسبة من إجمالي سكان القارة من ٨،٢٥٪ عام ١٩٥٠م إلى ٨،٤٧ ٪ عام ١٩٦٠م إلى ١٤،٩٤٪ عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يصل نصيبها من السكان إلى ١٧،٤٪ عام ٢٠٢٥م، و٢١،٩٧٪ عام ٢٠٥٠م[1]، كما يوضح ذلك الشكل الآتي:

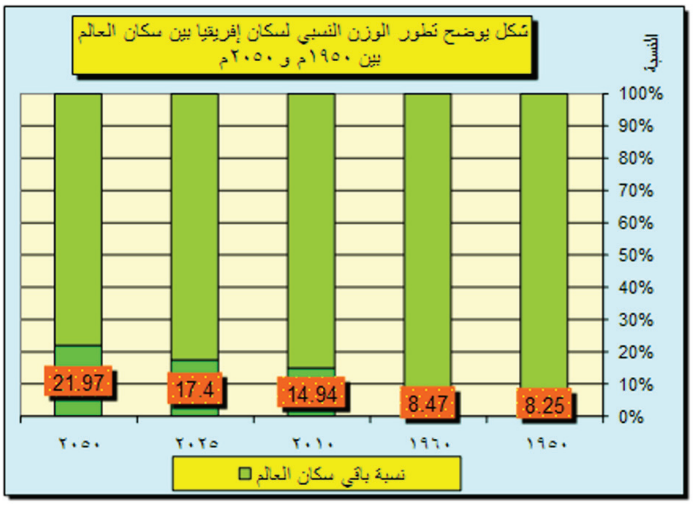

ويلاحظ مما سبق؛ أن الوزن النسبي لسكان القارة الإفريقية في تزايد في ظل النمو السكاني الذي تشهده القارة مقارنة بغيرها من قارات العالم، ففي الوقت الذي سجل فيه معدل الزيادة الطبيعية لسكان القارة عام ٢٠١٠م نحو ٢،٤٪؛ فإن المتوسط العالمي لهذا المعدل لم يتجاوز ١،٢٪ فقط، أي أن معدل الزيادة الطبيعية في القارة ضعف المعدل العالمي.

ويوضح الجدول والشكل الآتيان التباين الجغرافي في معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية بين قارات العالم عام ٢٠١٠م:

(١) مصدر بيانات عام ١٩٥٠م و ١٩٦٠م الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢م – ١٩٦٥م، ص ١٩٣، ومصدر بيانات عام ٢٠١٠م و ٢٠٢٥م و ٢٠٥٠م هو: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

جدول يوضح التباين الجغرافي في معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية بين قارات العالم عام ٢٠١٠م

القارة	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الزيادة الطبيعية ٪
إفريقيا	٣٧	١٣	٢،٤
أمريكا الشمالية	١٣	٨	٠،٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٩	٦	١،٣
آسيا	١٩	٧	١،٢
أوروبا	١١	١١	٠،٠
الأوقيانوسية	١٨	٧	١،١
متوسط العالم	٢٠	٨	١،٢

Source: Population Reference Bureau, World Population Data Sheet, ٢٠١٠

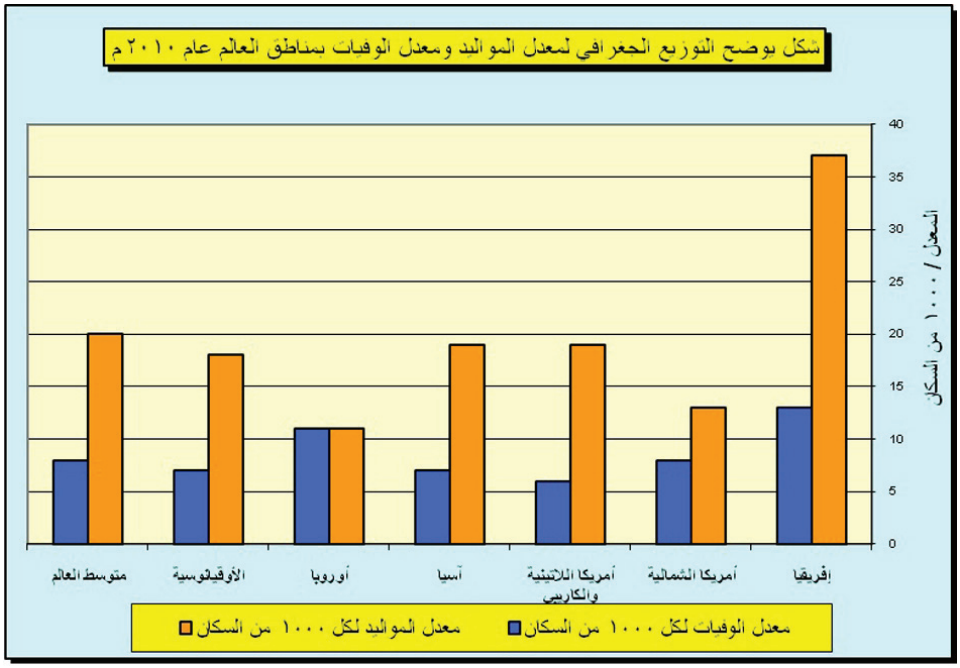

ثانياً: زيادة متنامية في معدل المواليد بالقارة:

لا يُعد النمو في معدل المواليد بالقارة من الظاهرات المستحدثة، حيث تؤكد البيانات ارتفاع معدلات المواليد مقارنة بغيرها من مناطق العالم، ففي حين بلغ معدل المواليد في العالم ٣٠ في الألف عام ١٩٧٦م؛ نجد إفريقيا

قد بلغ معدلها ٤٦ في الألف، أي بزيادة قدارها حوالي ١٥٣٪ عن المعدل العالمي[١]، واستمر هذا الوضع عام ٢٠١٠م، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل المواليد في العالم ٢٠ في الألف نجد أن القارة قد بلغ معدلها ٣٧ في الألف بزيادة قدرها ١٨٥٪ عن المعدل العالمي في السنة نفسها، وهي في هذا تتفق مع الدول النامية والدول الأقل نمواً التي تشهد ارتفاعاً في معدل المواليد بها، مقابل الانخفاض الواضح الذي يشهده معدل المواليد في الدول المتقدمة[٢].

وقد شهدت معدلات المواليد تبايناً بين الأقسام الجغرافية الفرعية للقارة الإفريقية عام ٢٠١٠م، حيث شهد إقليم وسط إفريقيا أعلى معدل للمواليد بين أقسام القارة بمعدل بلغ ٤٤ في الألف، يليه إقليم غرب إفريقيا بمعدل ٤١ في الألف، فإقليم شرق إفريقيا بمعدل ٤٠ في الألف، ثم إقليم شمال إفريقيا بمعدل ٢٦ في الألف، ثم إقليم جنوب إفريقيا الذي جاء أقلها معدلاً للمواليد بمعدل ٢٢ في الألف، أي أن شمال القارة وجنوبها يشهدان انخفاضاً في معدل المواليد مقابل الارتفاع الواضح في باقي القارة، كما شهد معدل المواليد تبايناً جغرافياً بين دول القارة المختلفة، حيث يمكن تصنيف دول القارة وفقاً لمعدل المواليد بها عام ٢٠١٠م إلى الفئات الآتية، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق

البيان	الدول	عدد الدول
دول ذات معدلات مواليد مرتفعة جداً (٤٥ في الألف فأكثر)	بوركينافاسو – مالي – النيجر – الصومال – أوغندا – تشاد– جمهورية الكونغو الديمقراطية – زامبيا	٨
دول ذات معدلات مواليد مرتفعة (٣٥ – ٤٥ في الألف)	بنين– كوت ديفوار – جامبيا– غينيا – غينيا بيساو – ليبيريا – نيجيريا – السنغال – سيراليون – بورندي – إثيوبيا – إريتريا – كينيا – مدغشقر – ملاوي – مايوت – موزمبيق – رواندا – تنزانيا – أنجولا – الكاميرون – جمهورية إفريقيا الوسطى – الكونغو – غينيا الاستوائية – ساوتومي وبرينسيب	٢٥
دول ذات معدلات مواليد متوسطة (٢٥ – ٣٥ في الألف)	مصر – السودان – الرأس الأخضر – غانا – موريتانيا – توجو – جزر القمر – زيمبابوي – الجابون – بتسوانا – ليسوتو – ناميبيا – سوازيلاند – جيبوتي	١٤
دول ذات معدلات مواليد منخفضة (أقل من ٢٥ في الألف)	الجزائر – ليبيا – المغرب – تونس – موريشيوس – رينيون – سيشل – جنوب إفريقيا	٨

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠.
والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

(١) Hornby. W. and Jones.M. An introduction to population geography. Cambridge University press. New York. p .٢١

(٢) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p.p ٦ – ٧.

معدل المواليد عام ٢٠١٠م

ومحصلة ما يتعلق بمعدل المواليد أنه يتفوّق على المعدل العالمي، كما أن الدول الثلاثين الأولى في العالم من حيث معدلات المواليد عام ٢٠١٠م جاءت جميعها من القارة الإفريقية، وهذا بلا شك يؤكد أن خيار خفض معدل المواليد في القارة، خصوصاً دول إفريقيا جنوب الصحراء، يُعد من الأمور الملحّة؛ لارتباطه الوثيق بالنمو السكاني الذي تشهده القارة الذي يُعد أحد جناحي الزيادة الطبيعية للسكان بها، وهذا النمو السكاني الذي لا يوازيه نمو في الموارد والخدمات المتاحة للسكان ستكون له مشكلاته العديدة في المستقبل، ما دام أن كفة السكان تفوق كثيراً الموارد والخدمات كافة، والمحصلة هي تدني الخصائص السكانية التي تظهر في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان القارة مقارنة بغيرهم من سكان العالم.

ويرجح بعض الباحثين أن تخلف إفريقيا المدارية يرجع إلى أنها تنتمي إلى نمط من النمو يمتاز بمعدل مواليد مرتفع باستمرار، ومعدل وفيات مرتفع باستمرار، أما إفريقيا خارج المدارين فلها معدل مواليد مرتفع باستمرار، لكن معدل وفياتها في تناقص نسبي، لهذا فإن الاتجاهات الحالية للنمو الإقليمي تتحيز لإفريقيا خارج المدارين ضد إفريقيا المدارية[١].

ويقف وراء المعدلات المرتفعة للمواليد بالقارة العديد من العوامل؛ منها:

- ارتفاع معدل الخصوبة في القارة، حيث بلغ ٤،٧ طفل لكل امرأة عام ٢٠١٠م مقابل ٢،٥ للمتوسط العالمي، وهذا المعدل الذي سجلته القارة يُعد الأعلى بين مناطق العالم، حيث بلغ ٢،٥ طفل لكل امرأة في الأوقيانوسية و ٢،٢ طفل لكل امرأة في آسيا و ٢،٢ طفل لكل امرأة في الأمريكتين و ١،٩ طفل لكل امرأة في أوروبا[٢]، وقد أتت الدول العشر في معدل الخصوبة في العالم عام ٢٠١٠م كلها من دول إفريقيا وهي النيجر ومالي والصومال وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وتشاد وبوركينافاسو وملاوي وليبريا على التوالي، وجميعها من دول إفريقيا جنوب الصحراء[٣].

- ارتفاع معدلات الوفيات، خصوصاً وفيات الأطفال، مما يجعل من زيادة أعداد المواليد ضرورة لمواجهة التناقص السكاني الذي تسببه الوفيات، حيث تشير بعض الدراسات أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في إفريقيا جنوب الصحراء ضعفي المتوسط العالمي، وسبب هذه المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال انتشار الكثير من الأمراض، ومنها الملاريا التي تتوطن في معظم أنحاء إفريقيا، وتتسبب في وفاة حالة من كل خمس حالات من وفيات الأطفال بالقارة، ويضاف إلى الأمراض انتشار النزاعات المسلحة ونقص التغذية[٤].

- تربط كثير من الدراسات بين الفقر وارتفاع معدل المواليد لدى الأسر، حيث تُعد زيادة أعداد الأطفال لدى الأسر الفقيرة قوة اقتصادية لها، حيث تستخدم أطفالها في

---

(١) جمال حمدان: إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥م، القاهرة، ص ١١٤.

(٢) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، P.P ٦ - ٧.

(٣) Population Reference Bureau. The World's Women and Girls ٢٠١١، Data Sheet، p ٢.

(٤) اليونيسيف، منظمة المؤتمر الإسلامي: الاستثمار في أطفال العالم الإسلامي، ٢٠٠٥م، ص ٦ (بتصرف).

جلب الدخل لها على اعتبار أنهم مشروعها الاستثماري الذي يمكّنها من البقاء.

ثالثاً: معدل وفيات مرتفع:

إذا كان معدل المواليد المرتفع في دول القارة قد أدى دوره في التأثير في نمو السكان بها؛ فإن العامل الآخر الذي ساهم في هذا النمو هو تحسن الأوضاع الصحية في كثير من مناطق القارة؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على انخفاض معدل الوفيات في القارة من ٢٠ في الألف عام ١٩٧٦م إلى ١٣ في الألف عام ٢٠١٠م، إلا أنه بالرغم من هذا الانخفاض في معدل الوفيات بالقارة كما اتضح؛ فإن المعدل العالمي أقل كثيراً منه، حيث بلغ ٨ في الألف فقط، وبذلك يبلغ معدل الوفيات في القارة ١٦٢،٥٪ من المعدل العالمي.

ويخفي معدل الوفيات في القارة الإفريقية في طياته العديد من مظاهر التفاوت بين الأقاليم الجغرافية الفرعية للقارة، حيث سجل إقليم وسط إفريقيا أعلى معدل في الوفيات به بمعدل ١٦ في الألف، يليه إقليم غرب إفريقيا بمعدل ١٥ في الألف، بينما سجّل إقليم جنوب إفريقيا وإقليم شرق إفريقيا معدل وفيات متوسطاً؛ فلم يتجاوز معدل الوفيات بهما ١٣ في الألف عام ٢٠١٠م، وقد أتى إقليم شمال إفريقيا أقلها في معدل الوفيات ٧ في الألف فقط، وهذا يعكس الرعاية الصحية التي يتلقاها سكان هذا الإقليم ومستويات التنمية التي تسود أرجاءه مقارنة بالأقاليم الأخرى في القارة.

وإذا كان معدل الوفيات قد شهد تبايناً جغرافياً بين الأقسام الفرعية للقارة الإفريقية؛ فقد شهد تبايناً جغرافياً على مستوى دول القارة التي تباينت معدلات الوفيات بها.

على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق

البيان	الدول	عدد الدول
دول ذات معدلات وفيات مرتفعة جداً (١٥ في الألف فأكثر)	غينيا بيساو - نيجيريا - النيجر - موزمبيق - زيمبابوي - الصومال - زامبيا - جمهورية إفريقيا الوسطى - أنجولا - تشاد - غينيا الاستوائية - جمهورية الكونغو الديمقراطية - سوازيلاند - ليسوتو - سيراليون	١٥
دول ذات معدلات وفيات مرتفعة (١٠ - ١٥ في الألف)	بورندي - ملاوي - مالي - السودان - بنين - بوركينافاسو - كوت ديفوار - جامبيا - غينيا - ليبيريا - موريتانيا - السنغال - جيبوتي - إثيوبيا - رواندا - تنزانيا - أوغندا - الكاميرون - الكونغو - بتسوانا - كينيا - جنوب إفريقيا	٢٢
دول ذات معدلات وفيات متوسطة (٥ - ١٠ في الألف)	الجزائر - مصر - المغرب - تونس - الرأس الأخضر - غانا - توجو - جزر القمر - إريتريا - مدغشقر - موريشيوس - رينيون - سيشل - الجابون - ساوتومي وبرينسيب - ناميبيا	١٦
دول ذات معدلات وفيات منخفضة (أقل من ٥ في الألف)	ليبيا - مايوت	٢

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠.
والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

معدل الوفيات عام ٢٠١٠م

وعلى الرغم من اتجاه معدلات الوفيات في إفريقيا نحو التناقص؛ فما زالت هناك عدة أمراض تمثل مشكلات سكانية للدول الإفريقية، مثل: الملاريا والبلهارسيا وأمراض ذبابة تسي تسي والسل والإيدز، غير أن أكثر الأمراض انتشاراً هي تلك المرتبطة بسوء التغذية، خصوصاً بين الأطفال، وترجع في معظمها إلى نقص البروتين الذي قد يعود إلى ظروف طبيعية أو ظروف اجتماعية واقتصادية[١].

كما أن وفيات الإيدز في القارة تُعد من المعدلات المرتفعة، فقد بلغت وفيات الإيدز في القارة عام ٢٠٠٥م نحو ٢٠٣٦ ألف شخص؛ يمثلون ٩٦،٩٪ من وفيات الإيدز في العالم، وقد تركزت الوفيات في شرق إفريقيا الذي حاز على ٤٩،٣٪ من وفيات الإيدز بالقارة، يليه جنوب إفريقيا بنسبة ١٩،٤٪، ثم غرب إفريقيا بنسبة ١٨،٨٪، ثم وسط إفريقيا بنسبة ١٠،٧٪، ويُعد إقليم شمال إفريقيا أقلها بنسبة ١،٨٪ فقط، وتعكس هذه النسب معدلات الانتشار الجغرافي لمرض الإيدز والوفيات وغيرها من التداعيات الناجمة عنه[٢].

ومحصلة ما سبق؛ أن معدل الوفيات في القارة يشهد تبايناً بين الأقاليم الفرعية للقارة، وتبايناً على مستوى دول القارة، لكن السمة السائدة هي ارتفاع معدل الوفيات في غالبية دول القارة، في ظل تفضيل العديد من الدول الإفريقية الإنفاق على القطاع العسكري وغيره من القطاعات على الإنفاق على القطاع الصحي، فعلى سبيل المثال أنفقت بورندي على القطاع الصحي ٠،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤م مقابل ٦،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي أنفقتها على القطاع العسكري عام ٢٠٠٤م[٣]؛ لذا فلا عجب أن الدول العشرين الأولى في العالم من حيث معدل الوفيات عام ٢٠١٠م جاءت جميعها من نصيب قارة إفريقيا؛ باستثناء أفغانستان (من قارة آسيا) التي تشهد صراعات ونزاعات كان لها انعكاسها على ارتفاع معدل الوفيات بها.

رابعاً: ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية:

ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في قارة إفريقيا كمحصلة لتفاوت معدلات المواليد والوفيات، حيث سجلت القارة ضعف المعدل العالمي في معدل الزيادة الطبيعية بمعدل ٢،٤٪ و ١،٢٪ لكل منهما على التوالي، كما تباينت أقاليم القارة في معدلات الزيادة الطبيعية بها، حيث سجّل إقليم شرق إفريقيا وإقليم وسط إفريقيا أكثر أقاليم القارة في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بنسبة ٢،٧٪ لكليهما عام ٢٠١٠م، كما بلغ معدل الزيادة في إقليم غرب إفريقيا ٢،٦٪، وسجّل إقليم شمال إفريقيا نسبة زيادة طبيعية منخفضة بلغت ١،٩٪، أما أقل الأقاليم في معدل الزيادة الطبيعية به فهو إقليم جنوب إفريقيا الذي سجّل ١،٠٪ فقط عام ٢٠١٠م[٤]، وتعكس هذه النسب السابقة طبيعة العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات وتباين توزيعها الجغرافي.

---

(١) محمد عبد الغني سعودي: إفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٩١.

(٢) United Nations ، Department of Economic and Social Affairs، Population and HIV/AIDS، ٢٠٠٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، ٢٠٠٦م، ص ٣٥١.

(٤) من حساب الباحث اعتماداً على: Population Reference Bureau، World Population Data Sheet ، ٢٠١٠ ، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

وتشـــهد دول القـــارة تفاوتاً فـــي التوزيع الجغرافي لمعدل الزيادة الطبيعية للسكان التي تُعد محصلة للعلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، كما يوضـــح ذلك الجدول الآتي الذي يوضـــح تصنيف دول قـــارة إفريقيا وفق معدل الزيادة الطبيعية للسكان عام ٢٠١٠م:

جدول يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق معدل الزيادة الطبيعية للسكان عام ٢٠١٠م

البيان	الدول	عدد الدول
دول ذات معدلات زيادة طبيعية مرتفعة جداً (٣٪ فأكثر)	بوركينافاسو – ليبيريا – مالي – النيجر– مايوت – الصومال – أوغندا – تنزانيا – بنين – غينيا	١٠
دول ذات معدلات زيـــادة طبيعيـــة مرتفعة (٢ – ٣٪)	مصر – الســـودان – كوت ديفوار – جامبيا – غينيا بيســـاو – غانا – نيجيريا – السنغال – موريتانيا – سيراليون – توجو – بورندي – جزر القمر – إريتريا – إثيوبيا – مدغشـــقر – ملاوي – كينيـــا – زامبيا – أنجولا – الكاميـــرون – جمهورية إفريقيا الوسطى – تشـــاد – الكونغو – جمهورية الكونغو الديمقراطية – ســـاوتومي وبرينسيب – غينيا الاستوائية – موزمبيق – رواندا – الرأس الأخضر	٣٠
دول ذات معدلات زيـــادة طبيعيـــة متوسطة (١ – ٢٪)	الجزائـــر – ليبيا – المغرب – تونـــس – جيبوتي – رينيون– سيشل – الجابون – بتسوانا – ناميبيا – سوازيلاند – زيمبابوي.	١٢
دول ذات معدلات زيادة طبيعية منخفضة (أقل من ١٪)	ليسوتو – جنوب إفريقيا – موريشيوس	٣

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠.
والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

ومن أبرز الانعكاســـات الناجمة عن النمو السكاني في القارة ما يأتي:

– ارتفاع نسبة صغار السن بين سكان القارة مقارنـــة بمناطق العالم الأخـــرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه نســـبة السكان أقل من ١٥ سنة بالقارة ٤١،٤٪ عام ٢٠٠٥م؛ نجد أن المتوســـط تقع ضمن الدول الأقل نمواً في العالم.

معدل الزيادة الطبيعية للسكان عام ٢٠١٠م

خامساً: انعكاسات النمو السكاني على التنمية في إفريقيا:

لا شك أن النمو السكاني الذي تشهده القارة الإفريقية كان له تأثيره في العديد من الجوانب فـــي القارة، خصوصاً أن العديد من دول القارة العالمي لهذه الفئة قد بلغ ٢٨،٣٪، وهذا ينعكس على عبء الإعالة في القارة؛ لذا فإن على دول القارة أمام هذا الوضع أن تتخذ التدابير الكفيلة للحفاظ على هذه الموارد البشـــرية من ناحية، ومن ناحية أخرى اتخاذ الخطوات المستقبلية؛ لأن هذه الفئة ستتحول إلى الفئة العاملة، ومن

ثم يجب تدبير فرص العمل اللازمة لها وسائر الاحتياجات الخاصة بتلك المرحلة العمرية التي تعاني العديد من المشكلات[١]، وقد جاءت ٩ دول من دول القارة ضمن الدول العشر الأولى في العالم من حيث ارتفاع نسبة السكان أقل من ١٥ سنة عام ٢٠١٠م، وهذه الدول هي: النيجر وأوغندا وبوركينافاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وملاوي وتشاد والصومال وتنزانيا[٢].

– تعتلي القارة المرتبة الأولى بين قارات العالم في وفيات الأطفال الرضع عام ٢٠١٠م، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع بها ٧٩ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، وهي بهذا ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي الذي سجّل ٤٥ طفل /١٠٠٠ مولود حي، أي أن معدل القارة يرتفع عن المعدل العالمي بنحو ١٧٥٪[٣]، ويرتفع هذا المعدل كثيراً في وسط القارة بمعدل ١٠٩ طفل /١٠٠٠ مولود حي، في المقابل فإنه يشهد انخفاضاً واضحاً في شمال إفريقيا بمعدل ٢٩ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، كما أن الدول الأولى في العالم من حيث وفيات الأطفال الرضع جاءت جميعها من نصيب القارة باستثناء أفغانستان من خارج القارة، وهذا يعكس جانباً مما يواجهه سكان القارة من مشكلات.

– انخفاض نسبة كبار السن فوق ٦٥ عاماً في القارة، حيث بلغت نسبتهم نحو ٣٪ من مجموع سكان القارة مقابل ٨٪ للمتوسط العالمي عام ٢٠١٠م، ويعود انخفاض نسبة كبار السن في القارة إلى تدني الرعاية الصحية المقدمة لكبار السن في الكثير من مناطق القارة، بالإضافة إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع للسكان[٤].

– انخفاض متوسط العمر المتوقع لدى سكان القارة مقارنة بكثير من مناطق العالم الأخرى، فالعمر المتوقع للسكان عند الولادة في القارة يبلغ ٥٤ سنة للذكور، و ٥٧ سنة للإناث، و ٥٦ سنة كمتوسط للجنسين عام ٢٠١٠م، مقابل ٦٧ سنة للذكور، و ٧١ سنة للإناث، و ٦٩ سنة للجنسين كمتوسط للعالم في السنة نفسها[٥]، وهذا المتوسط إذا كان يمثّل أقل متوسطات الأعمار بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى في العالم؛ فإنه يعكس تدهور الخصائص السكانية في القارة التي تتطلب العديد من مظاهر التحسين والتنمية.

– يوجد ببعض الدول الإفريقية معدلات مرتفعة لسوء التغذية، ويتضمن سوء التغذية بعض المظاهر مثل: انخفاض الوزن لدى المواليد، أو توقف النمو لديهم، ولعل الرضاعة الطبيعية المقدمة للأطفال الأفارقة من أسباب انتشار مظاهر سوء التغذية لديهم، فإذا كانت الأمهات يعانين من أمراض متعددة تنعكس على صحتهن، فكيف يرضعن الأطفال؟! فالأطفال إذن جزء في حلقة مفرغة من الحلقات التي تعانيها القارة الإفريقية.

– تنخفض كثافة السكان في القارة مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث بلغت ٣٤ نسمة / كم٢ و ٥١ / كم٢ لكل منهما على التوالي عام

(١) موسى فتحي عتلم: جغرافية إفريقيا وحوض النيل، ٢٠٠٩م، ص ٥٦.

(٢) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p. ٦.

(٣) الأرقام مصدرها صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان العالم عام ٢٠١٠م، ص ٩٩.

(٤) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p. ٦.

(٥) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p. ١٠.

٢٠١٠م، وتشهد الكثافة السكانية في القارة تبايناً جغرافياً، حيث ترتفع الكثافة السكانية في شرق القارة لتصل إلى ٥١ نسمة / كم٢ كحدٍّ أقصى، وتنخفض في وسط القارة لتصل إلى ٢٠ نسمة / كم٢ كحدٍّ أدنى، كما تتباين الكثافة السكانية في دول القارة نتيجة عدم التوازن بين السكان والمساحة، ففي الوقت الذي بلغت فيه كثافة السكان في القارة ٣٤ نسمة / كم٢ عام ٢٠١٠م؛ فإن بعض دول القارة ارتفعت كثافتها عن ذلك كثيراً، كما هو الحال في موريشيوس التي بلغت كثافتها السكانية (٦٢٨ نسمة / كم٢)، ورواندا التي بلغت كثافتها السكانية (٣٩٥ نسمة / كم٢)، على النقيض من ذلك انخفضت الكثافة السكانية انخفاضاً واضحاً في الكثير من دول القارة، مثل ليبيا التي بلغت كثافتها السكانية (٤ نسمة / كم٢)، وموريتانيا التي بلغت كثافتها السكانية (٣ نسمة / كم٢)[١].

وهذه الكثافة المنخفضة والمرتفعة لها تداعياتها المتعددة، كما أنها تعكس طبيعة استخدام السكان للأرض في القارة التي تشهد بعض التحديات التي تؤثر في كثافة السكان؛ منها: التصحر، وانخفاض خصوبة التربة، وتعقد التضاريس، وارتفاع درجة الحرارة.

– يشهد توافر الخدمات الأساسية للسكان في القارة تدهوراً مقارنة بالمتوسط العالمي والقارات الأخرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي المحسن ٥٥٪ في حضر القارة؛ نجد أن المتوسط العالمي قد بلغ ٧٦٪، أما في ريف القارة فإن الوضع أقل من ذلك كثيراً، حيث بلغ ٣١٪ مقابل ٤٥٪ للمتوسط العالمي عام ٢٠١٠م.

– ترتفع معدلات الأمية للبالغين في القارة، حيث بلغت ٣٣٪ عام ٢٠٠٩م، وقد شهدت بعض دول القارة ارتفاع نسبة الأمية بها ارتفاعاً كبيراً، كما هو الحال في النيجر (٨٠٪) وبوركينافاسو (٧٠٪) ومالي (٦٩٪)[٢]، وهذا يحمل تساؤلاً وهو: إذا كانت هذه الدول لا تستطيع أن تُلحق مواطنيها بالتعليم فلماذا لا تهتم بتنظيم عمليات النمو السكاني بها؟! وإلا فإن إنجاب المزيد من السكان يعني زيادة دائرة الأمية بها، وما يحمله ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية.

– يشير تقرير التنمية في إفريقيا عام ٢٠٠٧م أنه بحلول عام ٢٠٢٥م سيعيش نحو ٥٠٪ من سكان إفريقيا في مناطق تعاني ندرة مائية أو ضغوط مائية[٣]، ومن ثم فكيف يمكن توفير الموارد المائية للأعداد المتزايدة من السكان، هل هذا سيكون على حساب الاستخدامات الأخرى للمياه، أو على حساب جودة المياه التي تُعد من العناصر المهمة للسكان؟!

– هناك مسألة مهمة في اقتصاديات الدول الإفريقية تتعلق بنوعية الأيدي العاملة المنتشرة بها، حيث قدّرت منظمة العمل الدولية أنه على الرغم من انخفاض حالات تشغيل الأطفال بنسبة ١١٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠٤م؛ فإن نحو ٢١٨ مليون طفل ما زالوا واقعين في مصيدة تشغيل الأطفال، وتُعد إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر مناطق انتشار هذه الظاهرة؛ إذ مثّلت النسبة كمتوسط ٣٥٪،

(١) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet ، ٢٠١٠، p. ١٤.

(٢) African Bank. African Development Report، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، p. ٨٢.

(٣) African Bank. African Development Report، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، p. xv.

كما أن أكثر من نصف عدد الأطفال بين ٧ و ١٤ سنة في سبعة من ٢٩ بلداً في هذا الإقليم ملتحقون بالعمل، ولا شك أن واقع الأمر شديد للغاية؛ لأن كثيراً من الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء يجمعون بين المدرسة والعمل، ويُقدّر أن ٥٢٪ من الأطفال العاملين في هذا الإقليم كانوا ملتحقين أيضاً بالمدرسة[١].

– تشهد القارة تزايد نسبة سكان الحضر بها، حيث ارتفعت من ١٥٪ عام ١٩٥٠م إلى ٣٧٪ عام ٢٠٠٧م ويتوقع بلوغها ٥١٪ عام ٢٠٣٠م[٢]، وهذا بلا شك إذا كان له جوانبه الإيجابية من حيث زيادة نسبة الحضر في القارة،؛ فإن له مثالبه التي تتمثل في تفريغ الريف من سكانه في ظل أوضاع الفقر ونقص الخدمات التي تعم ربوعه، مع العلم أن هؤلاء السكان يعوّل عليهم في التنمية الريفية والزراعية التي تُعد عصب الاقتصاد في العديد من دول القارة، بالإضافة إلى نمو عشوائيات المدن والنمو العمراني على حساب الأرض الزراعية، وتدهور البيئة الحضرية في إفريقيا، والضغط على الخدمات، كما تؤكد ذلك العديد من الدراسات.

– ترتفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بوضوح في دول وسط إفريقيا والكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، لكن بوجه عام فإن الزراعة الإفريقية تواجه كثيراً من مظاهر التدهور التي تحول بينها وبين أداء دورها الرئيس في تنمية المجتمعات الإفريقية، خصوصاً أن نسبة العاملين بالزراعة بلغت ٥٦٪ في القارة عام ٢٠٠٦م مقابل ٤٣٪ للمتوسط العالمي[٣].

– تواجه القارة مشكلة حادة في الأمن الغذائي بها، فمن بين ٣٦ دولة من دول العالم تواجه مشكلة أمن غذائي جاءت ٢١ دولة إفريقية منها، مما يؤكد أن مشكلة الغذاء من المشكلات الخطيرة في القارة، وهذه المشكلة لها تداعياتها، حيث يواجه حوالي ٣٠٠ مليون إفريقي يمثلون نحو ثلث سكان القارة نقص غذاء حاد، كما تنفق الأسر الفقيرة أكثر من ٥٠٪ من ميزانيتها على الغذاء في ظل ارتفاع أسعاره.

ويقف وراء مشكلة انعدام الأمن الغذائي في القارة انخفاض الإنتاجية الزراعية، سواء بالنسبة للفرد أو وحدة المساحة والنمو السكاني والتحضر والفقر وتغير العادات الغذائية، حيث تستورد القارة نحو ٢٥٪ من غذائها، لذا فقد تجاوزت الواردات الغذائية للقارة ١٥ بليون دولار عام ٢٠٠٨م، وقد استوردت القارة نحو ٨٤٪ من احتياجات سكانها من الأرز، ونحو ٤٥٪ من احتياجاتها من القمح[٤].

– ما زال العديد من مناطق القارة يشهد العديد من الصراعات والنزاعات السياسية، فخلال الفترة بين ١٩٦٠م – ٢٠٠٦م بلغ عدد الصراعات والنزاعات التي شهدتها دول القارة ٣٧١ صراعاً، وهو ما يمثل نحو ٣٣٪ من الصراعات التي شهدها العالم في الفترة نفسها

وهذا يثير تساؤلاً هو: هل هذه الصراعات لها أسبابها الفعلية، أو أنها صراعات توجهها

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٧م: التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، صفحات متفرقة.

(٢) Population Reference Bureau. World population highlights، ٢٠٠٧، p. ٢.

(٣) موسى فتحي عتلم: جغرافية الزراعة، دراسة نظرية وتطبيقية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠١١م، ص ٣١.

(٤) United Nations Conference on Trade and Development. Food Security in Africa: Learning lessons from the food crisis. Geneva، ٣٠ June ٢٠٠٩، p.p ٢ – ٤.

القـــوى الخارجيـــة من أجل زعزعة اســـتقرار القارة وتوجيه المزيد مـــن ميزانياتها الضئيلة والمتضائلة نحو التسلح والإنفاق العسكري على حســـاب الصحة والتعليم والأمن الغذائي التي يجـــب أن تضعها دول القارة ضمـــن أولوياتها الحالية[١]؟!

– تُعد الســـمة السائدة لاقتصاديات الدول الإفريقية هي الدخل المنخفض الذي يســـود أرجائهـــا، ويؤثر في الكثير من مظاهر التنمية، ففـــي تصنيف البنك الدولي لـــدول العالم عام ٢٠١٠م جاءت ٣٠ دولة مـــن دول القارة ضمن الـــدول منخفضـــة الدخل (نصيـــب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٩٧٥ دولاراً أو أقل في العام)، و ١٤ دولة ضمن الفئة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط (نصيب الفرد من الدخل القومـــي الإجمالي يتراوح بيـــن ٩٧٦ – ٣٨٥٥ دولاراً في العام)، كما جاءت ٩ دول ضمن الفئة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط (نصيب الفـــرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين ٣٨٥٦ – ١١٩٠٥ دولاراً في العام)، وأتت غينيا الاســـتوائية بمفردها ضمن الدول ذات الدخل المرتفع (١١٩٠٦ دولاراً فأكثر في العام)[٢].

– تشـــهد القـــارة انخفاض دليـــل التنمية البشـــرية[٣] بها مقارنة بقارات العالم الأخرى عـــام ٢٠١٠م، حيث جاءت أربـــع دول في فئة التنمية البشرية المرتفعة (أقل من ٠،٧٩)، كما جاءت ١١ دولة بها ضمن فئة التنمية البشـــرية المتوســـطة (٠،٦٦ – ٠،٤٨)، أمـــا فئة التنمية البشرية المنخفضة (أقل من ٠،٤٨) فقد تمثلت فـــي القارة بامتياز، حيث جـــاءت ٣٥ دولة من دول القارة من إجمالي ٤٢ دولة جاءت في هذه الفئة، ولا شك أن دليل التنمية البشرية هو نتاج العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفرعية المكونة له[٤].

– تعكس حالـــة الأراضـــي الزراعية على مســـتوى قارات العالم ودوله الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، حيث تأتي حالة الأراضي رد فعل لهذه الظروف؛ بمثل ما أن حالة الأراضي الزراعية لها تأثيرها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وتأتي إفريقيا على رأس أقاليم العالم في زيادة نســـبة الأرض المتدهورة من إجمالي المساحة المزروعة بها، وهذا يتفق مع ما أوردتـــه العديد من التقارير والدراسات؛ أنه إذا كانت الظروف الطبيعية قد مهدت الطريـــق أمام عمليات تدهور الأراضي؛ فإن الظروف الأخرى هـــي التي دفعت بعملية التدهور[٥]، وقد أوردت بعض الدراسات أن نحو نصف سكان إفريقيا يتأثرون بالتصحر، كما أن تدهور الأراضي وتناقص إنتاجيتها يتسبب في خســـارة نحو ٤٢ بليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى فقـــد نحو ٦ ملايين هكتـــار من الأراضي

(١) African Bank، African Development Report / ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، p. ٩٦.

(٢) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ٢٠١٠م: التنمية وتغير المناخ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ص ٣٧٧.

(٣) يُعد دليل التنمية البشرية أحد المؤشرات المهمة التي توضح موقع الدولة في سلّم التنمية، وتتراوح قيم دليل التنمية البشرية ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب الدليل من الواحد الصحيح كانت الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، وكلما ابتعد الدليل حدث العكس، حيث يعكس تأخر الدولة في التنمية البشرية، ويعد دليل التنمية البشرية أحد المؤشرات التركيبية، الذي يركز على ثلاثة متغيرات هي: توقع الحياة عند الميلاد – والتحصيل العلمي الذي يتألف من جزئين هما: معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة – ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في العالم عام ٢٠١٠م، نيويورك، ص ١٤٩.

(٥) موسى فتحي عتلم: تحليل المشكلات البيئية من منظور جغرافي، كتاب التعليم المفتوح، جامعة المنوفية، ٢٠١٠م، ص ٨٩.

الزراعية المنتجة سنوياً[1].

– تشهد القارة العديد من مظاهر التخلف التنموي بالمقارنة بغيرها من مناطق العالم، ومن أبرز عناصره[2]:

– يزيد نصيب الطبيب عن ١٠٠٠٠ شخص في غالبية دول القارة، لا سيما وسطها، في نطاق يمتد من السودان والصومال في الشرق إلى مالي وأنجولا في الغرب، ويتضمن هذا النطاق دولاً عديدة منها تشاد والنيجر وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي، ودولاً أخرى.

– جاءت غالبية دول القارة في فئة نسبة الملتحقين بالتعليم بين ٢٥ – ٥٠٪ من إجمالي السكان وأقل من ٢٥٪ من إجمالي السكان، وهذا يعكس تدني الوضع التعليمي في القارة، كما أن إفريقيا باستثناء الدول العربية الإفريقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وبتسوانا، جاءت جميعها في فئة المعدل المرتفع من التلاميذ لكل مدرس (أكثر من ٤٠ تلميذ / مدرس)، وهذا يعكس جانباً من مشكلات التعليم في القارة الإفريقية.

– من أبرز المؤشرات لما يعيشه السكان من فقر أو غنى؛ أنه في الكثير من دول إفريقيا يوجد خط تليفون لأكثر من ١٠ أفراد مقابل ٥٠ خط لكل ١٠٠ شخص في بعض مناطق العالم، مثل أستراليا والولايات المتحدة وكندا وبعض دول أوروبا.

سادساً: توجهات تنموية ضرورية:

من الأهمية بمكان بعد رصد الواقع السكاني الإفريقي والتقويم الجغرافي له أن نعرض بعض التوجهات التنموية؛ منها:

– ضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تهتم بدراسة أوضاع السكان في إفريقيا في ضوء الخصوصية الجغرافية للسكان في القارة.

– ينبغي لدول القارة أن تعيد النظر في توجهاتها التنموية من خلال زيادة مخصصات برامج مواجهة الزيادة السكانية، وتحسين خصائص السكان والارتقاء بأوضاعهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

– ينبغي لدول القارة إثارة الوعي في ربوع القارة حول القضايا السكانية المختلفة، مثل خصوبة المرأة والأمية وفيروس الإيدز، ويمكن أن يتم ذلك بالمشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات وهيئات التمويل الدولية.

– ضرورة نشر التنمية في القارة، خصوصاً في مناطق الفقر وجيوبه، لما لها من انعكاسات على التنمية السكانية، سواء بمنظورها الكمي أو الكيفي.

– إمكانية إنشاء مرصد إفريقي تدعمه الدول الإفريقية وبعض الهيئات الدولية، يستهدف رصد قضايا السكان ومشكلاتهم، ويقدم حلولاً واقعية لهذه المشكلات.

---

(١) Bationo, S. et al. African Soils: Their productivity and profitability of fertilizer use, paper prepared for the African Fertilizer summit, June ٢٠٠٦، p. ٦.

(٢) Stutz.F. Warf.B. The World Economy. Resources, Location, Trade and Development. Fourth Edition ،Prentice Hall, New Jersey ،٢٠٠٥ p. ٢١١.